

## الکرد في سوريا وحكومة الأمر الواقع المحلية

إعداد

جيان بدرخان

ماجستير في القانون الدولي جامعة بون - ألمانيا

# الكرء فف سورفا وءءوءة الأمر الواقع المءلفة

---

مءءمة

نشوء ءءوءة الأمر الواقع

ءصائص ءءوءة الأمر الواقع المءلفة

- الاءءقراء

- الفءالفة

الإءءراء بءءوءة الأمر الواقع المءلفة

ءءوءة إءلفم ءرءساءن فف سورفا

في نظام الدولة الحديثة يتم التفريق بين ثلاثة سلطات، وهي السلطة التشريعية والسلطة التنفيذية والسلطة القضائية. ويتم الحديث أحياناً عن السلطة الرابعة وهي السلطة الرقابية، ويقصد بها سلطة الصحافة ولكن إطلاق إسم السلطة على الصحافة كجهاز رقابي ليس إلا بالمعنى المجازي.

وفي تعداد عناصر الدولة يتم ذكر الشعب والإقليم والسيادة، ويضيف بعض فقهاء القانون الدولي عنصر صلاحية السلطة لإقامة العلاقات بمختلف أنواعها مع الدول الأخرى ضمن المجتمع الدولي. ويتم عملياً التركيز على السلطة التنفيذية (الحكومة) التي تقوم بإدارة شؤون الدولة وفق قوانين السلطة التشريعية والصلاحيات الممنوحة لها من قبلها وتنفيذ الأحكام القضائية الصادرة عن الجهاز القضائي. كما تقوم السلطة التنفيذية بإقامة العلاقات الدولية ورعايتها. ومن هنا نرى الأهمية التي يوليها القانون الدولي للحكومة وكيفية عملها ومدى توافق هذا العمل مع مبادئ القانون الدولي ومبادئ الحكم الرشيد (Good governance).

وتتوفر عادة كل هذه الخصائص في الدول الحالية ولا نزاع في هذه الشؤون إلا في حالات الحروب الأهلية أو خلال عملية إندماج دولتين أو أكثر حيث تختفي إحدى هذه الدول أو أكثر لتشكيل دولة جديدة. ويتم أيضاً في حالات الانفصال ونشوء دولة جديدة التدقيق في مسألة توفر عناصر الدولة في المنظومة الناشئة حديثاً. كما تنشأ حكومات محلية خلال الحروب الأهلية أو الثورات، والتي تقوم عملياً بإدارة شؤون إقليم معين؛ ويطلق عليها اسم حكومة الأمر الواقع المحلية local de facto regime إلى أن يتم تسوية أمرها داخلياً من خلال اتفاق وتسوية بين القوى المتصارعة أو انفصال هذا الجزء وتشكيل دولة جديدة. أما إذا كانت المسألة تتعلق بأقلية قومية تطالب بحق تقرير مصيرها الداخلي وبدون الانفصال عن الدولة لتشكيل دولة جديدة أو الانضمام إلى دولة أخرى فكون بصدد تسمية "الحكم الذاتي الفعلي" de facto autonomy ومن الممكن أيضاً استخدام اسم حكومة الأمر الواقع المحلية local de facto regime.

وقد تنشأ حكومة إنتقالية بعد انتصار الثورة أو الإقلابيين، والتي تقوم عملياً بإدارة الدولة بأكملها ويطلق عليها أيضاً اسم حكومة الأمر الواقع de facto regime إلى أن يتم الاعتراف بها دولياً. أما الحكومة الإنتقالية في الخارج ولو تم الاعتراف بها من عدد من الدول فليس لها أي إعتبار سوى الضغط سياسياً على الحكومة الفعلية في الداخل.

وفي هذا الصدد لا بد من الإشارة إلى أننا هنا نبحث التغييرات التي تجري ضمن نطاق الدولة من تغيير في نظامها السياسي أو هيكليتها القانونية، وليس مسألة نشوء أو تأسيس دولة جديدة. لذلك سنركز على حكومة الأمر الواقع المحلية local de facto regime . فمسألة نشوء أو زوال الدولة فقد تُرك إلى القوى الأخرى وليس إلى القوى القانونية. فالقانون الدولي يقيم فقط فيما إذا كانت الدولة قد نشأت أو زالت.<sup>1</sup>

دي فكتو (de facto، بحكم الأمر الواقع) هو مصطلح يتم استخدامه في القانون ويصف حالة تستمد قوتها من أنها مطبقة على أرض الواقع وليس على ركيزة قانونية بحتة والمصطلح المعاكس له هو دي يوري (de iuri، بحكم القانون).

<sup>1</sup> Jochen Frowein, *Das de facto-Regime im Völkerrecht*, 1968 Köln . Berlin S 5.

أما بالنسبة لتطبيقه في القانون الدولي فنراه يستخدم في وصف حكومة حديثة النشوء، تستمد ركيزتها من استمرارها في حكم وإدارة منطقة معينة بشكل مستقر وفعلي، وهو ما نسميه بحكومة الأمر الواقع المحلية *local de facto regime*.

أما إذا تعدت سلطة الحكومة حديثة النشوء إلى حكم وإدارة الدولة كاملة بشكل مستقر وفعلي وهذا ما يحدث عادة بعد الثورات والإنقلابات فنكون بصدد حكومة الأمر الواقع *de facto regime* والتي سرعان ما تقوم بتشكيل حكومة إنتقالية تقوم بإدارة الدولة بشكل مؤقت إلى إن تتم الإنتخابات، التي تعطي سلطات الدولة شرعيتها النهائية.

ومن أشهر حكومات الأمر الواقع يتم ذكر كوسوفو وأبخاسيا وجمهورية شمال قبرص التركية. وبالرغم من إعتراف أكثر من 97 دولة بإستقلال كوسوفو وتأكيد محكمة العدل الدولية بقانونية الإستقلال<sup>2</sup> لم تعترف الأمم المتحدة بهذا الإستقلال.

### نشوء حكومة الأمر الواقع المحلية

في حالات الحرب الأهلية أو الاقتتال الداخلي تتشكل منظومة تشبه الدولة في شكلها ونوعيتها وتتمتع بوضع قانوني مشابه بعض الشيء للوضع القانوني للدولة.<sup>3</sup> ولدعم السلم والأمن الدولي في هذه الحالة، يعترف القانون الدولي بالمنظومة الناشئة كحكومة الامر الواقع المحلية *local de facto regime*.

وتقوم حكومة الأمر الواقع المحلية بمهام شبيهة بمهام الدولة، ولذا تتمتع بحق إحترام إقليمها وسيادتها من قبل الدول الأخرى وفق مبدأي حظر العنف وعدم تدخل الدول بشؤون غيرها، وبالمقابل على حكومة الأمر الواقع إحترام هذين المبدأين أيضاً.<sup>4</sup> وتقوم حكومة الأمر الواقع بالسيطرة الفعلية على إدارات الدولة وأجهزتها وعلى المرافق العامة في إقليم معين وتمارس سلطاتها عليها. وكما تقوم بطرد المؤسسة العسكرية والأمنية أو السيطرة عليها وإخضاعها لإدارتها.

فحكومة الأمر الواقع المحلية هي حكومة تمارس السلطة الحكومية على جزء من أراضي الدولة بدون تفويض من دستور هذه الدولة.<sup>5</sup> إذاً، فهي حكومة غير دستورية وفقاً لمبادئ دستور الدولة الأم ولا تستمد شرعيتها من هذا الدستور بل تخالفه تماماً ولا تحترمه وتقصد مخالفته ولا تعترف بسرياته وتبرر وجودها من سيطرتها الواقعية على إقليمها وتستمد شرعيتها من حق يسود الدستور ويعلو عليه وهو حق الشعوب في تقرير مصيرها.

<sup>2</sup> يرجى مراجعة آراء القضاة الإستشارية في محكمة العدل الدولية حول موضوع كوسوفو:

<http://www.icj-cij.org/docket/index.php?p1=3&p2=4&k=21&case=141&code=kos&p3=4>%20and

<sup>3</sup> Matthias Herdegen, *Völkerrecht*, München 2000, S 99.

<sup>4</sup> Vitzthum Wolfgang Graf, *Völkerrecht*, Berlin 2001, S. 8. Rand 10.

<sup>5</sup> Rudolf Geiger, *Grundgesetz und Völkerrecht mit Europarecht*. München 2010, S 38.

ومن الممكن ان تكون حكومة الأمر الواقع المحلية حكومة إنفصالية تعمل على الإنفصال عن الدولة الأم والمطالبة بحقها بأن تكون دولة وفق القانون الدولي، أو أن تكون حكومة الأمر الواقع المحلية حكومة بدون نزعة إنفصالية أو برغبة السيطرة على كامل الدولة بل تهدف إلى إدارة المنطقة التي تسيطر عليها فعلياً.<sup>6</sup>

أما نشوء حكومة الأمر الواقع نتيجة النضال من أجل تحقيق حق تقرير المصير والتخلص من الاستعمار، فله وضع متميز في القانون الدولي حيث تُمنح حكومة الأمر الواقع حماية خاصة منبثقة من مبدأ منع العنف في القانون الدولي.<sup>7</sup>

ولإقرار نشوء حكومة الأمر الواقع يجب ان يتم ملاحظتها بشكل واضح داخلياً وخارجياً. ويشترط أن تتمتع هذه الحكومة بخاصيتين أساسيتين: وهما الاستقرار والفعالية.<sup>8</sup>

### خصائص حكومة الأمر الواقع المحلية

قبل أن نتال أية حكومة هذه الصفة ويعترف بها كحكومة الأمر الواقع أو حتى قبل أن يتم النظر إليها كحكومة الأمر الواقع، عليها أن تتمتع ببعض الخصائص التي بدون توفرها بشكل واضح لا يمكن الحديث عن حكومة الأمر الواقع.

ففي حالات الحرب الأهلية والنزاعات الداخلية المسلحة تقوم الكثير من المجموعات المسلحة بوضع يدها لبعض الوقت على منطقة معينة وتدعي بسيطرتها الكاملة على هذه المنطقة. ولا بد من الإشارة في هذا السياق إلى حكومة المنفى، والتي تختلف كل الاختلاف عن حكومة الأمر الواقع. والفرق الجوهرى بين هاتين الحكومتين هو أن حكومة المنفى ليس لها أية سلطة فعلية في داخل الدولة التي تدعي حكومة المنفى تمثيلها.

ومن الناحية النظرية يمكن لكل مجموعة من الأشخاص تعيش خارج الدولة التي ينتمي إليها هؤلاء الأشخاص تشكيل حكومة في المنفى وإدعاء تمثيل شعب تلك الدولة. أما حكومة الأمر الواقع فهي حكومة موجودة على الأرض وتقوم بفرض نفسها، كما يدل اسمها، كأمر واقع على القانون الدولي والمجتمع الدولي ليتعامل معه بشكل ما، بشرط أن تكون حكومة مستقرة وفعالة.

### - الاستقرار

إذا تمت سيطرة طرف من القوى المتصارعة على إقليم معين وتم طرد القوى العسكرية والأجهزة الحكومية التابعة للطرف الآخر من المناطق المسيطر عليها وتولت القوى الجديدة إدارة هذا الإقليم ولو كانت قد تركت بعض الأجهزة الإدارية السابقة واستعانت بخبراتها لإدارة الإقليم، فنكون بصدد سيطرة فعلية على هذا الإقليم. ولكن هل يمكن اعتبار هذه السيطرة من اليوم الأول حكومة مستقرة؟ لا توجد شروط اجبارية بالنسبة لمسألة مدة وجود

<sup>6</sup> Rudolf Geiger, *Grundgesetz und Völkerrecht mit Europarecht*. München 2010, S 38-39.

<sup>7</sup> Michael Bothe, Herausgegeben von Vitzthum Wolfgang Graf: *Völkerrecht*, Berlin 2001, S. 613.

<sup>8</sup> Matthias Herdegen, *Völkerrecht*, München 2000, S 99.

حكومة الأمر الواقع فهذه المسألة تختلف من حالة إلى أخرى ولكن لا يتم اعتبار مدة شهر كافية، إنما يتم الاعتماد على مدة سنتين كحد أدنى كضرورة للتأهل إلى حكومة الأمر الواقع.<sup>9</sup>

وطبعاً تلعب مسألة الإعراف الدولي دوراً هاماً في ماهية المدة التي يجب أن تكون فيها حكومة الأمر الواقع مستقرة وهي في أغلب الأحيان مسألة سياسية بحتة تقوم بها كل دولة على حدة ووفق تقييمها لهذه الحكومة من الناحية السياسية ومن مدى توافق أعمال هذه الحكومة مع مبادئ القانون الدولي والديمقراطية واحترام حقوق الإنسان بشكل عام ومع سياسة الدول صاحبة الإعراف في المنطقة وتطلعاتها بشكل خاص.

### - الفعالية

حكومة الأمر الواقع وكما يدل اسمها تستمد أسس وجودها من مدى قوتها على الأرض وسيطرتها على الإقليم الذي نشأت فيه هذه الحكومة. وهذا الوجود يجب أن يكون فعلياً وليس افتراضياً، فالحكومة يجب أن تقوم فعلاً بالأعمال الحكومية من حفظ للأمن وتسيير لمرافق الدولة بشتى أشكالها، ومنها الإدارية والإقتصادية والخدمية والتعليمية. فنشر قوات أمن أو ميليشيات في المدن والقرى وإن كان يدل على السيطرة الفعلية، فإنه لا يرقى بالميليشيات إلى المستوى المطلوب لتشكيل حكومة الأمر الواقع. فعندما يتم الحديث عن مبدأ الفعالية بالنسبة للدول وسيادتها يقصد بهذا المبدأ قدرة الدولة (السلطة) على تطبيق وتنفيذ قوانينها داخليا والالتزام بالواجبات الدولية خارجياً.<sup>10</sup>

ففي حال تشكيل حكومة محلية من أهالي إقليم معين وسيطرة هذه الحكومة بشكل فعلي على هذا الإقليم، ولو كانت هذه السيطرة مخالفة لدستور الدولة الأم، والقيام بأعمال السلطة بشكل فعال نكون بصدد حكومة الأمر الواقع. ومن الممكن الذهاب إلى أبعد من ذلك بالقول، إن فعالية سلطة حكومة الأمر الواقع لها في الغالب الدور الفاصل في وجودها. فمسألة السلطة ومدى تأثيرها تلعب دوراً أهم من مدى شرعيتها في مسألة وجود الدولة من عدمه.<sup>11</sup>

### الإعراف بحكومة الأمر الواقع المحلية

تعتمد مسألة الإعراف بحكومة الأمر الواقع على الضرورة المنبثقة من الحالة السلمية التي توفرها حكومة الأمر الواقع. وتكمن أهمية الإعراف بالنسبة للمجتمع الدولي بحكومة الأمر الواقع من اهتمامه بعدم استخدام العنف للقضاء على وضع مستقر عملياً وذلك ريثما يتم إقرار الوضع القانوني للمنطقة المعنية وبطرق سلمية.<sup>12</sup>

وينظر إلى حكومة الأمر الواقع المحلية المستقرة وكأنها دولة تمت ولادتها. وتتمتع بشخصية محدودة ولكن مؤثرة وفق القانون الدولي وبالأخص أنها تخضع للمبادئ العامة للقانون الدولي والتي تحظر العنف من وضد هذه

<sup>9</sup> Sergio Turmanidze, *Status of the De Facto State in Public International Law*, Hamburg 2010, S 10.

<sup>10</sup> Kay Hailbronner, *Herausgegeben von Vitzthum Wolfgang Graf: Völkerrecht*, Berlin 2001, S. 192.

<sup>11</sup> Matthias Herdegen, *Völkerrecht*, München 2000, S 68-69.

<sup>12</sup> Rudolf Geiger, *Grundgesetz und Völkerrecht mit Europarecht*. München 2010, S 39.

الحكومة.<sup>13</sup> ومن أكبر الأخطاء التي ترتكبها حكومة الأمر الواقع المحلية هي ممارسة العنف ضد الدول المجاورة أو إحداها أو دعم منظمات تمارس العنف ضد دولة أخرى. فممارسة العنف من قبل حكومة الأمر الواقع المحلية أو إحدى المنظمات التابعة لها أو الممولة من قبلها يعني عدم إلزامها بمبدأ حظر العنف، هذا المبدأ الذي يحمي وجودها.

وحكومة الأمر الواقع المحلية هي الحكومة التي تسيطر فقط على جزء من إقليم الدولة. هكذا حكومة تكون في أغلب الأحوال حكومة حرب أهلية تتواجد في حالة قتال مفتوح ضد الحكومة التي تسيطر على الجزء الباقي من الدولة. وهذا يؤدي إلى الإعراف بحكومة الأمر الواقع في حالة الحرب. ويشترط هذا الإعراف وجود الحكومة الفعال على جزء من إقليم الدولة وقيام هذه الحكومة بالقتال ضد حكومة الدولة والمعترف بها كممثلة للدولة بشكل كامل.<sup>14</sup>

ولا تنقص حقوق حكومة الأمر الواقع التي تسيطر على إقليم معين ودون أن تكون بحالة حرب ضد الدولة التي ما تزال تدعي حقها على هذا الإقليم، عن حقوق حكومة الأمر الواقع في حالة الحرب والتي تسيطر على إقليم معين.<sup>15</sup> فمن الجائز أن تتم السيطرة على إقليم معين في دولة ما بدون أن تكون هناك عمليات عسكرية أو إقتتال مباشر. فضعف الحكومة المركزية يؤدي في بعض الأحيان إلى تولي أهالي إقليم في هذه الدولة إدارة شؤونهم وتطوير هذه الإدارة إلى حكومة الأمر الواقع المحلية.

وتقوم عدة دول ولو بدون الإعراف بحكومة الأمر الواقع بالدخول في علاقات في شتى المجالات مع هذه الحكومة. فهذه النتائج الناشئة عن وجود حكومة الأمر الواقع وإبرام العقود معها ولو كانت تأخذ صفة مؤقتة، فترتكز على السيطرة الفعلية على إقليم ما وذلك من قبل منظومة الشبه-دولة.<sup>16</sup>

كما يساعد الاعتراف بحكومة الأمر الواقع بتحصيل هذه الحكومة المسؤوليات الملقاة على عاتقها من قبل القانون الدولي ومحاسبتها فيما إذا قامت بانتهاك قواعد القانون الدولي بشكل عام وقواعد القانون الدولي الانساني والذي يسمى أيضا بقانون الحرب بشكل خاص.

وتقوم الدول الأخرى عادة بإقامة علاقات مع حكومة الأمر الواقع من أجل حماية رعاياها الذين يعيشون في المناطق الواقعة تحت سيطرة هذه الحكومة.<sup>17</sup>

### حكومة إقليم كردستان في سوريا

لقد تبنى المؤتمر الوطني الكردي في سورية المنعقد في مدينة القامشلي بتاريخ 26 - 27 تشرين أول/أكتوبر 2011 مبدأ حق تقرير المصير كأساس للحقوق القومية المشروعة للشعب الكردي في سوريا وحثمية الاعتراف

<sup>13</sup> Rudolf Geiger, *Grundgesetz und Völkerrecht mit Europarecht. München 2010, S 39.*

<sup>14</sup> Jochen Frowein, *Das de facto-Regime im Völkerrecht, 1968 Köln . Berlin S 22.*

<sup>15</sup> Jochen Frowein, *Das de facto-Regime im Völkerrecht, 1968 Köln . Berlin S 22.*

<sup>16</sup> Jochen Frowein, *Das de facto-Regime im Völkerrecht, 1968 Köln . Berlin S 22.*

<sup>17</sup> Rudolf Geiger, *Grundgesetz und Völkerrecht mit Europarecht. München 2010, S 39.*

الدستوري بحق الشعب الكردي في تقرير مصيره،<sup>18</sup> رأى المؤتمر أن الشعب الكردي في سوريا هو شعب أصيل، يعيش على أرضه التاريخية ويشكل جزءاً أساسياً من النسيج المجتمعي والوطني والتاريخي لسوريا، وهذا يتطلب الإقرار الدستوري بوجوده كمكون رئيسي من مكونات الشعب السوري وثاني أكبر قومية فيه، وإيجاد حل ديمقراطي عادل لقضيته القومية بما يضمن حقه في تقرير مصيره بنفسه ضمن وحدة البلاد.<sup>19</sup>

كما تبنت الهيئة الكردية العليا بتاريخ 25.11.2012 في هولير / اربيل، عاصمة إقليم كردستان العراق، النظام الفيدرالي ولو بشكل غير علني، وذلك كشكل للنظام السياسي في سوريا وكحل للقضية الكردية في سوريا، حيث يقوم الكرد مع غيرهم من آشوريين وعرب وتركمان بإدارة إقليم كردستان بشكل يضمن حقوقهم وتطلعاتهم جميعاً. وتمثل الهيئة الكردية العليا كلا المجلسين الكرديين، المجلس الوطني الكردي في سوريا ومجلس شعب غربي كردستان وبذلك تعتبر المحاور الرئيسي للشعب الكردي في سورية حيث تملك أكبر قاعدة شعبية للكرد في سوريا.

وقد قام المركز الكردي للدراسات والاستشارات القانونية - ياسا بإجراء إستبيان بين الكرد السوريين أواخر سنة 2012 للتعرف على إرادة الكرد في سوريا وتطلعاتهم المستقبلية. (انظر الجدولين 1 و 2 أدناه).<sup>20</sup>

فبينما نرى تدني نسبة الذين يطالبون بإعطاء الكرد في سورية حق المواطنة مع المساواة مع غيرهم من السوريين إلى 8،7%، نرى النسبة لم ترتفع فوق 8،5% بالنسبة للذين يطالبون بالإستقلال وتشكيل دولة كردية. ومن الممكن أن يعود السبب في عدم المطالبة بالإستقلال إلى عدم واقعية هذا المطلب وعدم إستطاعة الكرد على تحقيقه أو رغبة الكرد في حل القضية الكردية ضمن الحدود السورية وبالتعاون مع المكونات السورية الأخرى. أما تدني نسبة المصوتين لحل إعطاء الكرد في سورية حق المواطنة مع المساواة فيعود بشكل واضح إلى عدم توافق هذا الحل مع التطلعات القومية للشعب الكردي في سوريا وإقتصار هذا الحل على الحقوق الفردية وعدم تضمنه للحقوق الجماعية وبذلك إنكار الحقوق القومية للكرد في سوريا.

وترتفع النسبة إلى 9،2% لدى خيار إعطاء الكرد حقوق المواطنة وضمن حقوقهم من خلال حكم محلي. أما خيار حل القضية الكردية عن طريق منح مؤسسات الحكم المحلية المتمتعة بالسلطات اللازمة لتحقيق الإدارة الذاتية الديمقراطية وبالرغم من إعتقاد 21،4% من المصوتين بأن اللامركزية السياسية هي منح الإدارات المحلية سلطات واسعة لم تتعدى نسبة المصوتين 14%.

من المرجح ان يعود إنخفاض نسبة المصوتين إلى الحكم المحلي والإدارة الذاتية إلى مسألة إفتقار كليهما إلى سلطة التشريع وتبعيتهما المباشرة للسلطة المركزية وهذا مالا يوافق تطلعات الكرد في سوريا.

<sup>18</sup> يرجى مراجعة الدراسة القانونية حول الوطني الكردي وحق تقرير المصير في ديسمبر 2012، جيان بدرخان،

<http://www.arras.yasa-online.org/reports/YASA-Special-report.pdf>

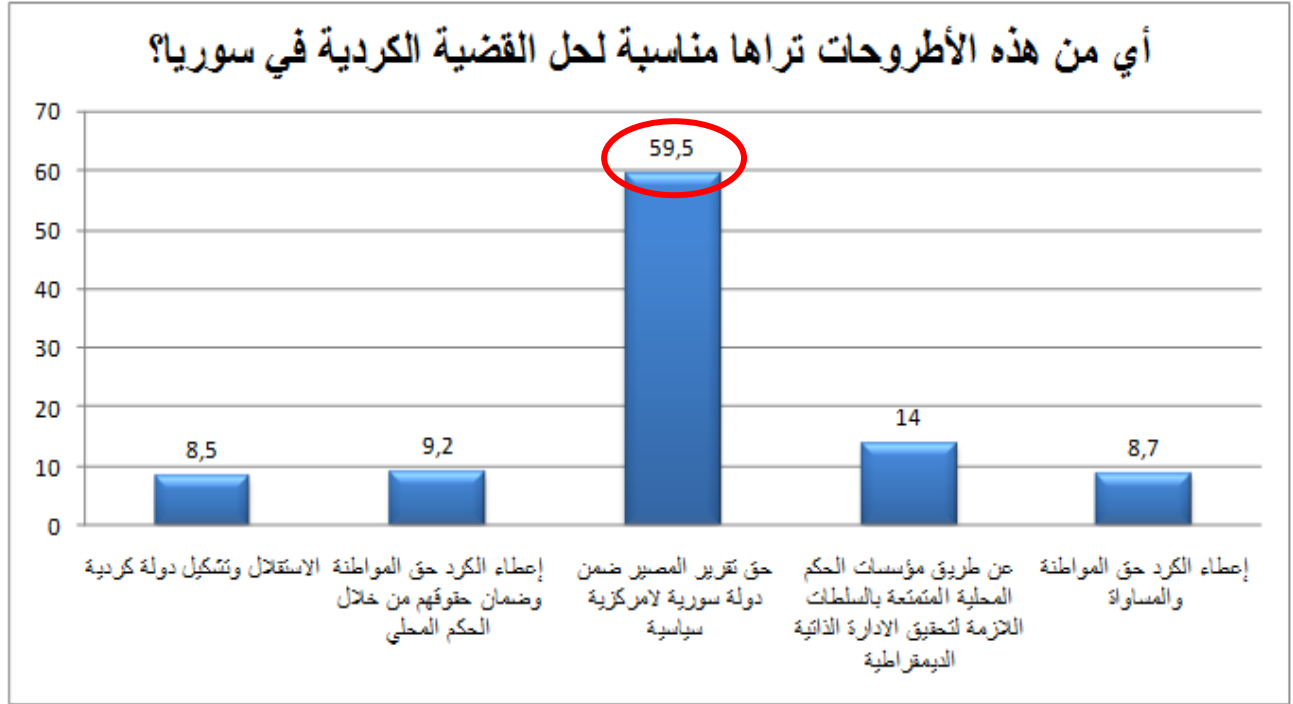
<sup>19</sup> راجع البيان الختامي للمؤتمر الوطني الكردي الصادر بتاريخ 2011/10/28

<sup>20</sup> لمزيد من المعلومات حول الإستبيان يرجى الإتصال عن طريق المركز الكردي للدراسات والاستشارات القانونية بالأستاذ محمد ميرو - ماستر في علوم الإعلام في جامعة بون في ألمانيا والذي قام بالإستبيان بالتعاون مع جامعة بون.



ويعكس خيار حل القضية الكردية في سوريا على أساس حق تقرير المصير ضمن دولة سورية لامركزية سياسية تطلعات الشعب الكردي في سوريا وإرادته بوضوح حيث بلغت نسبة المصوتين على هذا الخيار 59,5 % وهذا يتصدر جميع الخيارات الأخرى بفارق كبير .

(الجدول رقم 1)



A023 n= 1310

ولضمان دقة النتيجة والتعرف على مدى معرفة الكرد في سوريا للمصطلحات القانونية تم طرح سؤال متشابه حول بعض المفردات القانونية. كما تساعد الأسئلة التالية على تفسير الخيارات وأسسها التي تمت في الجدول السابق. (انظر الجدول رقم 2).

فأغلب المشاركين بالإستبيان أظهروا معرفتهم بمصطلحات كحق تقرير المصير الخارجي أو الفيدرالية أو اللامركزية السياسية أو الإدارية ومصطلح الحكم المحلي. ولكن نلاحظ بأن المشاركين قد لاقوا صعوبة بتعريف حق تقرير المصير الداخلي حيث تم الخلط بين المعنى الصحيح له وهو تقسيم السلطات الثلاث بين الإقليم والمركز وبين المعنيين الخاطئين له وهما منح الإدارات المحلية سلطات واسعة أو تقسيم السلطة الإدارية بين المركز والإقليم فهنا تنقص السلطة التشريعية في الإقليم وهي جوهر ممارسة حق تقرير المصير الداخلي.

وقد لاقى المشاركون نفس الصعوبة بالتعرف على مصطلح الحكم الذاتي فقد قام 26,6 % بتعريفه بشكل خاطئ على أنه منح الإدارات المحلية سلطات واسعة أو بنسبة 24,7 % على أنه تقسيم السلطة الإدارية بين المركز والإقليم.

(الجدول رقم 2)

ماذا تعني لك هذه المصطلحات؟

تقسيم السلطة الإدارية بين المركز والإقليم	الانفصال	تقسيم السلطات الثلاث بين المركز والإقليم	حقوق الأقليات الثقافية	منح الإدارات المحلية سلطات واسعة	
25,2%	6,0%	31,4%	7,9%	29,5%	حق تقرير المصير الداخلي
25,2%	7,7%	47,2%	2,4%	17,5%	الفدرالية
23,0%	4,5%	46,1%	5,0%	21,4%	اللامركزية السياسية
38,4%	5,1%	11,4%	5,8%	39,3%	اللامركزية الإدارية
9,2%	69,2%	9,0%	3,6%	9,0%	حق تقرير المصير الخارجي
24,7%	14,8%	27,1%	6,9%	26,6%	الحكم الذاتي
12,7%	4,3%	10,9%	15,0%	57,0%	الحكم المحلي
12,9%	28,9%	16,8%	27,5%	13,9%	الإقرار بحقوق الكرد وفق المواثيق والأعراف الدولية

A038 n=960

نظرا لظروف الحرب الأهلية في سوريا والانقسامات الموجودة في المعارضة السورية من معارضة سياسية في الخارج واخرى في الداخل وبين معارضة مسلحة واخرى سلمية وبالإضافة إلى بعض المجموعات المسلحة الارهابية يتوجب على الكرد في سورية ممارسة حقهم في الحفاظ على الأمن في مناطقهم وادارة شؤون اقليمهم ورعاية سكان هذا الاقليم.

ولتقادي الفوضى في إدارة هذا الاقليم ومنع نشوء أية مجموعات مسلحة تهدف إلى زعزعة الأمن والاستقرار وللحفاظ على سلامة سكان الاقليم، على الكرد في سوريا تشكيل حكومة انتقالية تقوم بالادارة الكاملة لاقليم كردستان في سوريا.

وأفضل أساس قانوني للحكومة هو انبثاقها عن برلمان منتخب بشكل حر وديمقراطي. ولكن بسبب ظروف الحرب الأهلية والأخطار المحدقة بالناخبين في حال التجمعات الكبيرة أمام صناديق الانتخاب، من الممكن تشكيل حكومة انتقالية منبثقة من المجلس الوطني الكردي في سوريا ومجلس شعب غربي كردستان و ممثلي المسحيين والتركمان وعرب الجزيرة (من غير العرب الذين استقدموا بموجب مشروع الحزام العربي ومشاريع التعريب الأخرى) والتنسيقيات الشبابية ومنظمات المجتمع المدني والناشطين وذلك لتمثل أكبر قاعدة شعبية وتكوين حكومة منبثقة من الشعب في اقليم كردستان مما يضيف عليها شرعية دولية.

بالطبع يجب احترام عدة أمور في مسألة هيكلية الحكومة، وأهمها تطبيق مبادئ الحوكمة او الحكم الرشيد (Good Governance) والذي يعزز الإنصاف والمشاركة والتعددية والشفافية والمساءلة وسيادة القانون، على نحو يتسم بالفعالية والكفاءة والثبات.<sup>21</sup>

في مجتمع الأمم، يعد الحكم "رشيداً" و"ديمقراطياً" بمقدار درجة الشفافية التي تتسم بها مؤسسات البلاد وعملياتها. ويراد بمفردة "مؤسساتها" الهيئات مثل البرلمان والوزارات المختلفة. وتشمل مفردة "عملياتها" الأنشطة الرئيسية كالإنتخابات، والإجراءات القانونية، التي يجب أن ينظر إليها على أنها خالية من الفساد ومسؤولة أمام الشعب. ويعد نجاح بلد ما في تحقيق هذا المعيار مقياساً رئيسياً لمصداقيته واحترامه في العالم.<sup>22</sup>

وقد قدمت المفوضية الأوروبية التعريف التالي للحوكمة:

بازدياد أهمية مبادئ حقوق الانسان والديمقراطية وترسيخها، ودولة القانون، والمجتمع المدني، واللامركزية في تقاسم السلطة، والادارة العامة السليمة ويتطور المجتمع إلى نظام سياسي متطور أكثر، يستلزم الحكم حكماً رشيداً.

23

وقدمت المفوضية الشرح التالي للحوكمة:<sup>24</sup>

الحوكمة هي عملية وطموح للوصول إلى نظام حكم يلتزم بالقيم التالية:

- مؤسسات عامة فعالة ومنفتحة وشفافة (بدون فساد) ومسؤولة على جميع المستويات ومحتوية على اجراءات واضحة لعملية اتخاذ القرار.
- إدارة سليمة، مؤثرة وفعالة للموارد البشرية والطبيعية والاقتصادية والمالية تهدف إلى التطور العادل والمستمر.
- مجتمع ديمقراطي مدار باحترام حقوق الانسان ومبادئ الديمقراطية.
- مشاركة منظمات المجتمع المدني في عملية إتخاذ القرار.
- وجود واحترام تطبيق مبدأ دولة القانون، وامكانية تطبيق الحقوق والالتزامات من خلال نظام قانوني.

ولابد لدى تأسيس حكومة إقليم كردستان التركيز على كثير من الأمور التي من شأنها أن تضيء طابعاً شرعياً عليها وتكسبها تأييداً داخلياً وخارجياً:

<sup>21</sup> <http://www.un.org/ar/globalissues/governance/>

<sup>22</sup> <http://www.un.org/ar/globalissues/governance/>

<sup>23</sup> COM 615/2003, § 4. Good governance:

"As the concepts of human rights, democratisation and democracy, the rule of law, civil society, decentralised power sharing, and sound public administration gain importance and relevance as a society develops into a more sophisticated political system, governance evolves into good governance."

<sup>24</sup> <http://www.oecd.org/derec/ec/37275312.pdf>

- ترسيخ مبدأ احترام كرامة الانسان واعتبار كرامة الانسان أعلى قيمة في المجتمع وأساساً لعلاقة حكومة الإقليم بالفرد والهدف الأسمى لجميع السلطات في الإقليم.
  - التأكيد على أن الكرد يمارسون حقهم في تقرير مصيرهم مع المحافظة على وحدة سوريا.
  - الانطلاق من مبادئ الديمقراطية كأساس لهيكله الحكومة وترسيخ هذه المبادئ في جميع مراحل التأسيس وذلك بحساسية كبيرة. ومن الضروري الاستعانة بالخبرات الدولية في هذا المجال.
  - المحافظة على السلم الأهلي والأمن في الإقليم وذلك عن طريق قوات حماية يتم تشكيلها وطنياً وليس حزبياً واخضاعها لوزارة الدفاع في الاقليم وربطها بالحكومة وليس بالأحزاب السياسية وذلك لرفع صفة الميليشيات عنها.
  - وضع دستور متطور وحضاري للإقليم يضمن الفصل بين السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية.
  - ضمان استقلال الجهاز القضائي وتطبيق القوانين وتنفيذها مع ضمان احترام الحقوق وتطبيق الالتزامات من خلال نظام قانوني عصري.
  - ضمان حرية الصحافة لتقوم بدورها الرقابي بشكل جيد.
  - ضمان المساواة بين الرجل والمرأة.
  - ضمان حرية الاعتقاد.
  - تنظيم مسائل توزيع الإعانات بشكل عادل والتركيز على مبدأ الشفافية لمنع تفشي الفساد.
  - وضع خطة إقتصادية مرحلية ومستقبلية للإقليم والعمل على تفعيل الحياة الإقتصادية في الإقليم.
  - إعتقاد نظام شفاف وعادل للضرائب والرسوم.
  - اعادة التقسيم الإداري للإقليم بما يتناسب مع التوزيع الديموغرافي واعتبار مدينة القامشلي عاصمة للإقليم.
  - العمل على حماية البيئة، ومكافحة الفساد والجريمة المنظمة.
- ويتضمن إقليم كردستان سوريا (كما يتم استخدام إسم غربي كردستان) مدن وقرى محافظة الحسكة، القسم الشمالي من محافظة الرقة، منطقة كوياني وقراها، القرى الكردية في منطقة الباب ومنطقة عفرين بأكملها.<sup>25</sup> كما هناك إمتداد جغرافي للكرد في المنطقة الساحلية في جبال الأكراد وتوزع سكاني في أغلب المدن السورية الكبرى.

يرجى العودة إلى خريطة إقليم كردستان التي أعدها المركز الكردي للدراسات والإستشارات القانونية – ياسا<sup>25</sup>  
<http://bit.ly/U8yooJ>

وفي النهاية تقع مهمة إنجاز أعمال الحكومة المحلية لإقليم كردستان في سوريا على عاتق سكان هذا الإقليم من جميع الأطياف شعبياً وأحزاباً سياسية ومنظمات وأفراداً، والذين لهم مصلحة مباشرة في الإستقرار واستتباب الأمن وإرساء مبادئ الديمقراطية وحقوق الإنسان في حياتهم اليومية. كما على السوريين من خارج هذا الإقليم سواء في سوريا أو خارجها العمل على إنجاز هذه التجربة ودعمها، فنجاح أعمال هذه الحكومة على أساس ديمقراطي وتعددي وتشاركي يحترم حقوق الإنسان وحياته الفردية والجماعية سيكون أساساً ومثلاً يقتدى به في سورية الجديدة من أجل الوصول إلى سوريا ديمقراطية تعددية تشاركية تحترم حقوق الإنسان وحياته الفردية والجماعية والتي هي بالأساس أهداف ثورة الحرية الكرامة في سوريا.